

بيان صحفي
١٧ يوليه ٢٠١٤

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٧ يوليه ٢٠١٤ رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل الى ٩.٢٥% و ١٠.٢٥% على التوالي، ورفع سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل الى ٩.٧٥% ، ورفع سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل الى ٩.٧٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً قدره ٠.٨٤% خلال شهر يونيه ٢٠١٤ مقابل انخفاضاً شهرياً قدره ٠.٧٣% خلال شهر مايو ٢٠١٤. في حين ظل المعدل السنوي للتضخم العام دون تغيير عند مستوى ٨.٢٠% في يونيه. وفي ذات الوقت سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً قدره ٠.٦٨% في يونيه ٢٠١٤ مقابل معدل سالب قدره ٠.٢٣% في مايو ٢٠١٤. وقد انخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي الى ٨.٧٦% في يونيه ٢٠١٤ من ٨.٨٦% في مايو ٢٠١٤ مدعوماً بتأثير فترة الأساس من العام الماضي. وقد شهد الربع المنتهى في يونيه ٢٠١٤ انخفاضاً ملحوظاً في اسعار العديد من السلع الغذائية والتي على أثرها سجلت المعدلات الشهرية للتضخم العام والتضخم الأساسي زيادات طفيفة. وتجدر الاشارة الى ان انخفاض احتمال عودة الأسعار العالمية للسلع الغذائية للارتفاع سوف يستمر في الحد من المخاطر الصعودية للتضخم في ضوء التطورات العالمية الحالية.

وقد سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً طفيفاً خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ليسجل ٢.٥% مقابل ١.٠٤% و ١.٤٤% خلال الربع الأول والربع الثاني على الترتيب. وقد بلغ معدل النمو السنوي ١.٦٥% خلال التسعة اشهر الأولى من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ مقابل ٢.٣١% خلال ذات الفترة من عام ٢٠١٢/٢٠١٣. وترجع الزيادة الطفيفة في النشاط الاقتصادي خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ على خلفية معدلات النمو في القطاعين الرئيسيين وهما الصناعة ، التشييد والبناء، على الرغم من الانكماش الذي شهده قطاعي السياحة والبتترول. وفي ذات الوقت ظلت مستويات الاستثمار منخفضة على الرغم من التحسن في معدل النمو السنوي والذي سجل ٢.٥% في الربع الثالث من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ وذلك بعد الانكماش الذي شهده خلال الستة ارباع سنوية السابقة. وبمنظرة مستقبلية فإن المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي لازالت مستمرة على خلفية التحديات التي تواجهه بعض دول منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الاقتصاديات الناشئة. وقد تؤدي هذه العوامل مجتمعة الى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مستقبلاً.

وقد قامت الحكومة بتعديل اسعار العديد من السلع المحددة ادارياً في سلة اسعار الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في اطار برنامج توحيد المالية العامة لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ متضمنة الوقود ، الكهرباء ، السجائر المحلية والمستوردة . وعلى الرغم من ان برنامج توحيد المالية العامة سيؤدى الى تحسين الاستدامة المالية في المدى متوسط الأجل ، إلا أنه سيحدث زيادة نسبية في الأسعار.

إن الأثر المباشر للتعديلات في الأسعار سوف يؤدي الى ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في شهر يوليه ٢٠١٤ ، بينما الأثر غير المباشر ، والأثر الثانوي قد ينعكس على كل من التضخم العام والتضخم الأساسي خلال الربع المنتهى في سبتمبر ٢٠١٤ بدرجات متفاوتة مما يزيد من المخاطر المحيطة بالتضخم. وعلى ذلك ، وبينما ترى لجنة السياسة النقدية ان الاجراءات المالية لها اثر إيجابي في الأجل المتوسط ، إلا انه من الأهمية السيطرة على توقعات التضخم.

وعلى خلفية ما سبق ، وفي ضوء توازنات المخاطر ، ترى لجنة السياسة النقدية أن رفع أسعار العائد ضرورة للسيطرة على توقعات التضخم ، والحد من الارتفاع العام في الأسعار لما له عواقب سلبية على الاقتصاد الكلى في المدى المتوسط.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg